

دور الإعلام في تعزيز قيم المواطنة أثناء الفترات الانتخابية

The role of the media in promoting the values of citizenship during election periods

سعاد سراي¹

¹ جامعة بسكرة (الجزائر) ، souad_serai@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/03/31

تاريخ القبول: 2020/03/27

تاريخ الاستلام: 2018/05/06

ملخص:

تعتبر وسائل الإعلام بمختلف أشكالها (التقليدية والجديدة)، وسيلة مهمة في ترسيخ القيم الإيجابية داخل المجتمع، ومن أبرز هذه القيم تلك المتعلقة بالمواطنة. هذه الأخيرة التي تتعدّد مظاهرها وأبعادها، ويعتبر السلوك الانتخابي من أبرز آليات تجسيد روح المواطنة، ذلك أنه يعكس حقا وواجبا في الآن ذاته. وعليه، سنحاول من خلال هذه الورقة إبراز الدور الفاعل لوسائل الإعلام في تعزيز قيم المواطنة والسلوك الانتخابي. كلمات مفتاحية: وسائل الإعلام، قيم المواطنة، السلوك الانتخابي.

ABSTRACT:

Media in all its forms is an important means of establishing positive values within society. The most prominent of these values are those relating to citizenship. The latter, which has many manifestations and dimensions, and considers the electoral behavior of the most prominent mechanisms to reflect the spirit of citizenship, as it reflects both right and duty. In this paper, we will try to highlight the active role of the media in promoting the values of citizenship and electoral behavior.

Keywords: Values of citizenship, The electoral behavior.

1- مقدمة:

يعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي تكتسي أهمية كبيرة في إطار الديمقراطيات الحديثة. نظراً لارتباطه بحقوق وواجبات الفرد داخل المجتمع، لهذا تسعى الأنظمة الديمقراطية من خلال مختلف المؤسسات لتكريس هذا المفهوم كمارسة في الميدان. وتبرز قيمة المواطنة بشكل مباشر أثناء الأحداث والمناسبات الوطنية، كالانتخابات التي تعتبر معياراً يمكن الحكم من خلاله على مدى تجسيد هذا المفهوم في أرض الواقع.

وإذا كان موضوع الانتخاب باعتباره مظهراً من مظاهر المواطنة لا يعتبر إشكالياً في الدول الغربية عموماً، إلا أنه أصبح يطرح بجدّة في العديد من دول العالم الثالث سيما العربية منها، حيث أصبحنا نقف مؤخراً أمام ظاهرة أصبحت جليّة للعيان، وتؤكد لها لغة الأرقام، وهي ظاهرة العزوف الانتخابي في مختلف المواعيد الانتخابية المحلية والتشريعية وحتى الرئاسية.

وهنا يأتي دور التنشئة الاجتماعية والسياسية كإحدى الآليات التي يمكن من خلالها غرس الحس المواطني، وتنمية روح المشاركة الفاعلة للمواطن في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. ومن أبرز الأدوات والوسائل التي يعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف وسائل الإعلام والاتصال المختلفة. وهو ما نسعى لإبرازه من خلال الإجابة على التساؤل التالي: ما الدور الذي يمكن لوسائل الإعلام أن تقوم به لتفعيل قيم المواطنة؟ خصوصاً تلك المرتبطة بالسلوك الانتخابي؟

2- مدخل مفاهيمي:

1-2- مفهوم القيم:

يعرف "غسان سنو" القيم بأنها: « مجموعة من المعتقدات والمعاني التي يحملها الفرد، وتوجه رغباته واتجاهاته، ما هو مقبول، وما هو غير مقبول، فهي التي تحدد له السلوك الصحيح أو السلوك الخاطئ» (الصلال، 2012، ص29). ويعرف "جون بول رزفير" (Jean Paul Resweber) في كتابه فلسفة القيم القيمة بأنها: « الوجود من حيث كونه مرغوباً فيه، أو موضع رغبة ممكنة. فهي إذن ما نحكم بأن من الواجب تحقيقه. وهي من الناحية الذاتية: صفة في الأشياء قوامها أن تكون موضع تقدير إلى حد كبير أو صغير، أو أن يرغب بها شخص، أو جماعة من أشخاص معينين. ومن الناحية الموضوعية: هي صفة الأشياء من حيث أنها جديرة بشيء قليل أو كثير من التقدير، مثلاً: قيمة الحياة، قيمة العقل، قيمة الحرية، والثقافة، والإبداع... وكلها قيم أخلاقية تواكب قيماً أخرى هي القيم الجمالية كالحسن والجمال والأناقة، وقيماً ثالثة ندعوها القيم المنطقية، وفيها الصواب، والخطأ، والمحتمل، وقيماً رابعة وخامسة اقتصادية وسياسية واجتماعية، وما إلى ذلك». (رزفير، 2001، ص06)

فالقيمة هي عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد لاستحسان أو استهجان موضوع سيكولوجي (شخص أو شيء أو حدث أو فكرة)، وذلك في ضوء تقييمه أو تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء، وتتم هذه العملية من خلال احتكام الفرد في ذلك لمعارفه وخبراته ومكونات الإطار الحضاري الذي يعيش فيه، ويكتسب من خلاله هذه الخبرات والمعارف. بما أن القيم تحدد شخصية الفرد، فإنها بذلك تحدد شخصيته الوطنية، وتحدد انتماءه وعلاقته مع الآخرين. فمقدار ما يكتسب من قيم ذات علاقة وارتباط بمقدار ما تتكون شخصيته، وتتحدد اتجاهاتها نحو الآخرين، ونحو

الأشياء من حوله. فعملية التفاعل بين الفرد والآخر، يحددها ويرسمها الإطار القيمي. وكذلك مدى التسامح أو المساحة التي يملكه الشخص في تعزيز هذه القيمة مع الآخرين باختلافه عنهم. بالإضافة إلى حدود الخطأ والصواب والمقبول وغير المقبول من الآخرين. (ربيع، 1981، ص 152)

وتتحدد القيم إجرائياً على النحو التالي: (مركز الدراسات والأبحاث في القيم، 2015)

- أنها محك نحكم بمقتضاه ونحدد على أساسه ما هو مرغوب فيه، أو مفضل في موقف توجد فيه عدة بدائل تتحدد من خلالها أهداف معينة أو غايات ووسائل لتحقيق هذه الأهداف أو الغايات.
- أنها حكم سلبي أو إيجابي على مظاهر معينة من الخبرة في ضوء عملية التقييم التي يقوم بها الفرد.
- أنها تعبير عن هذه المظاهر في ظل بدائل متعددة أمام الفرد. وذلك حتى يمكنه الكشف عن خاصية الانتقائية التي تتميز بها القيم، وتأخذ هذه البدائل أحد أشكال التعبير الوجودي مثل: يجب أن.. أو ينبغي أن.. حيث يكشف ذلك عن خاصية الوجود أو الإلزام، التي تتسم بها القيم.
- أنها ذات وزن، ويختلف وزن القيمة من فرد لآخر بقدر احتكام هؤلاء الأفراد إلى هذه القيمة في المواقف المختلفة. وفي ضوء ذلك تمثل القيم ذات الأهمية بالنسبة للفرد وزناً نسبياً أكبر في نسق القيم، وتمثل القيمة الأقل أهمية وزناً نسبياً أقل في هذا النسق.

2-2- مفهوم المواطنة:

تتداخل معاني مصطلحات المواطنة والوطنية، ولكنها تشير إلى الوعي بالانتماء لمجال جغرافي واجتماعي وسياسي محدد بأهداف مشتركة، وثقافة مشتركة، ونظام سياسي واحد. (الصلال، 2012، ص 08)

المواطنة في المفهوم المعاصر أو الدولة الديمقراطية، هي انتماء الإنسان إلى دولة إقليمية معينة. فهي تتطلب وجود دولة بالمعنى الحديث، ووجود وطن أو إقليم محدد، وعلاقة اجتماعية بين الفرد والدولة، والتزام بالتعايش السلمي بين أفراد المجتمع، ومشاركة في الحقوق والواجبات، واحترام نظام الدولة وعلاقته بالحاكم على المستوى الدستوري، القانوني، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي، فيعبر المواطن في الدولة عن رأيه ومصالحه بحرية في ظل ضمانات مقررّة.

أثرى فلاسفة الأنوار المفاهيم السياسية بمصطلحات جديدة، مثل: المجتمع المدني، الرأي العام، السيادة الوطنية.. مما ساهم في توسيع مفهوم المواطنة، ليشمل مختلف الأدوار التي يمكن أن يقوم بها الأشخاص المواطنون، وسائر المجالات التي تهتم حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأعطى "جان جاك روسو" (Jean-Jacques Rousseau) مفهوماً أوسعاً للمواطنة يرتكز على تدير شؤون المجتمع من لدن أشخاص مدنيين فاعلين، والذين هم أساس مشروعية ممارسة السلطة. (Ferry et Renaut, 1985, p87).

إن التاريخ المعاصر يشهد اهتماماً واسعاً بمفهوم المواطنة، لاسيما في عمليات البناء السياسي للدول السائرة في النهج الديمقراطي، إن المواطنة كمفهوم لا يمكن إدراك تطبيقاته إلا في مستوى دولة تحرص على الإيمان بالحق والقانون، وتكفل بذلك مبدأ العدالة والمساواة بين جميع مواطنيها، ويمكن إعطاء مقارنة عامة لمبدأ المواطنة تتجسد

في المشاركة الواعية والفاعلة لكل شخص دون استثناء، ودون وصاية من أي نوع، في بناء الإطار الاجتماعي والسياسي والثقافي للدولة. (الدلفي، 2006)

بالنظر إلى مستويات المواطنة وفقا للتشريعات الأمريكية، يلاحظ أن هناك نماذج مختلفة للمواطنة في النموذج الأمريكي ولكنها متداخلة، ويمكن تلخيصها على النحو التالي: (عسيري، 2015، ص 14)

— المواطنة القانونية: وهذا المستوى الأكثر سطحية للمواطنة في التصنيف، ينطبق على المواطنين الذين هم أعضاء قانونيين في الحقوق التي تقدمها الدولة القومية، ولها التزامات معينة تجاه الدولة، ولكن لا تشارك في النظام السياسي. الحد الأدنى من المواطنة ضمن هذا المستوى يقف عند التصويت في الانتخابات المحلية والوطنية.

— المواطنة النشطة أو الفاعلة: تؤثر في العمل لما بعد التصويت لتنفيذ القوانين والاتفاقيات القائمة، كما يمكن للمواطنين المشاركة العامة في التظاهرات الاحتجاجية، أو إلقاء خطب عامة بشأن القضايا المصيرية والإصلاحات. سلوك وتصرف المواطنين بهذه المواقف هو مصمم لدعم وصيانة الهياكل الاجتماعية والسياسية القائمة، وليس تحديها.

— المواطنة التحويلية: وهي أعلى مستوى ممارسة في التصنيف، تهدف الإجراءات المدنية فيها إلى تفعيل القيم والمبادئ الأخلاقية والمثل وراء القوانين القائمة. والعمل على تعزيز العدالة الاجتماعية، حتى وإن تطلب ذلك تحدي أو تفكيك القوانين والاتفاقيات القائمة.

2-3- مفهوم قيم المواطنة:

إن قيم المواطنة هي مجموعة المبادئ والمعايير التي تمثل إطار عمل يوجه سلوك الفرد، ويحكم علاقته بالآخرين من جهة، وعلاقته بالمؤسسات الوطنية من جهة أخرى. وتجعله قادرا على القيام بمسؤولياته وواجباته، من خلال المشاركة الفاعلة في مجتمعه، وتمسكه بحقوقه واحترام حقوق الآخرين. وإتباع الحوار والتعاون والعمل المشترك مسارا لتحقيق التقارب بينهم، ودفعهم جميعا لمواصلة عطاءهم وتفانيهم في أداء واجباتهم ومسؤولياتهم تجاه الوطن، والعمل على حمايته والمحافظة على تماسكه. (منصر، 2015، ص 134)

إن منظومة قيم المواطنة هي الوسيلة الوحيدة والملائمة لقيام الروابط المتعددة بين الناس، كما أنها المحرك للحياة الإنسانية، فتتأرجح الحياة بين القيم الايجابية والسلبية، فإذا تغلبت الأولى استمرت حياة الأمم والشعوب في التطور والعطاء، وإن حدث العكس ساد التخلف وعدم الاستقرار. (آل عبود، 2011، ص 03)

3- علاقة المواطنة بالسلوك الانتخابي:

إنّ العلاقة بين الانتخابات والمواطنة علاقة تكاملية، فكلاهما سلوك سياسي يمارسه المواطن ليجسد حقوقه وواجباته في السياق الأخلاقي والقانوني العام، وإذا ما اعتبرنا الانتخابات سلوك سياسي، وحق من حقوق المواطنة، تصبح ممارستها انعكاسا لمفهوم المواطنة. في الدول الديمقراطية، المواطن الذي لا يؤدي واجبه وحقه الانتخابي، فهو يستهين بحق من حقوقه الدستورية. لهذا نجد بعض المصادر تؤكد في تعريفها للمواطنة على ربطها مباشرة بالفعل الانتخابي.

في هذا السياق، تعرّف دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها «علاقة بين فرد ودولة، يحددها قانون هذه الأخيرة، وما تشمله تلك العلاقة من واجبات وحقوق في ذات الدولة...، وتخول للمواطن على وجه العموم حقوقا سياسية مثل حق الانتخاب، وتولي المناصب العامة». وجاء في موسوعة الكتاب الدولي أنّ المواطنة (Citizenship) هي: «عضوية كاملة في دولة، أو في بعض وحدات الحكم، وتخوّل للمواطنين بعض الحقوق كالتصويت، وتولي المناصب العامة، وعلمهم واجبات كدفع الضرائب، والدفاع عن بلدهم». (الكواري، 2004، ص93).

ويحدّد "إيمانويل جوزيف سيباس" (Emmanuel-Joseph Sieyès) صفات المواطن الفاعل من خلال التمثيلية التي تجعل المواطنة لا تنحصر فيمن لهم أهلية الانتخاب، أي أنّ الذين لم يبلغوا بعد سن التصويت لا تنتفي عنهم صفة المواطنة، وأنّ المنتخب يمثّل الأمة بكاملها خلال ولاية محدّدة المدة، وتخول المواطنة حق متابعة المؤسسات التمثيلية، ومطالبتها بتحقيق الرغبات العامة، وبذلك لا يكون الأفراد المواطنون مجرد تابعين خاضعين، وإنّما مشاركين فاعلين. (Ferry et Renaut, 1985, p94)

4- العزوف الانتخابي كمؤشر على تراجع قيم المواطنة:

إن العزوف الانتخابي مؤشر سلبي على راهن ومستقبل الوضع السياسي في أي بلد، وقد لاحظنا مؤخرا تنامي هذه الظاهرة في دول العالم الثالث، تحديدا في الدول العربية التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية بشكل غير مستقر. وقد كشفت عمليات انتخابية، بلدية وبرلمانية ورئاسية، جرت في دول عربية منذ بداية العام الماضي 2018 عن واقع يثير مخاوف على مستقبل العمل السياسي عموما، ويشكل مخاطر على النظام السياسي العربي على وجه الخصوص، خلال السنوات والعقود القليلة المقبلة .

نتائج تلك الانتخابات التي شهدتها كل من مصر وتونس ولبنان والعراق، أكدت بالأرقام، وبما لا يدع مجالا للشك حقيقة أن العزوف الانتخابي في الدول العربية يتزايد بشكل مضطرد من سنة لأخرى بين فئات الناخبين وخصوصا الشباب. ففي مصر، بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية، التي جرت نهاية شهر مارس 2018، وفاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسي لولاية ثانية 41.50%، وهي نسبة متدنية مقارنة بنسبة 47.45% التي سجلت في انتخابات 2014 ونسبة 51.85% في انتخابات عام 2012 وفاز بها محمود مرسي (موقع البي بي سي، 2018).

وفي لبنان شارك في الانتخابات النيابية ليوم 6 ماي 2018، 49.20% من مجموع الناخبين المسجلين في حين كانت نسبتهم 54% في انتخابات عام 2009 . وفي تونس بلغت نسبة الإقبال على التصويت في أول انتخابات بلدية تجرى بعد الثورة 33,70% علما أن نسبة الناخبين الذين شاركوا في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة عام 2014 بلغت 64%. وفي العراق تكرر السيناريو نفسه في الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم 13 ماي 2018. فقد انخفضت نسبة المشاركة بشكل كبير إلى 44% من مستوى 60% التي سجلت في انتخابات عام 2014 (موقع البي بي سي، 2018).

لا يختلف الوضع في الجزائر عنه في باقي الدول العربية، فالعزوف الانتخابي هاجس سياسي يقلق السلطة السياسية في الجزائر، فخلال سنوات 1997 و2002 و2007 و2012، التي شهدت انتخابات تشريعية، وسنوات 1995 و1999 و2004 و2009 و2014، التي عرفت انتخابات رئاسية، لم تتجاوز أعلى نسبة مشاركة فيها 63%، وتدنت إلى 43% في انتخابات 2007. وفي تشريعات 2012 غاب أكثر 12 مليون ناخب.

لا تقتصر الظاهرة على العزوف الانتخابي فحسب، بل تمتد لتشمل الاهتمام بالعمل السياسي والحزبي في كل الدول العربية. هذا رغم الحملات التي تشنها الحكومات أثناء الاستحقاقات الانتخابية، وتستهدف حث مواطنيها عامة، والشباب خاصة، على المشاركة السياسية ترشحا وتصويتا.

5- مساهمة وسائل الإعلام في تنمية الحس المواطي أثناء الفترات الانتخابية :

إن وسائل الإعلام المتعددة تسهم بشكل كبير ومباشر في غرس القيم الاجتماعية المتعددة. وليس هناك أدنى شك من تأثيرها البالغ على القيم ذات العلاقة بمفهوم الوحدة الوطنية وتعزيز قيم المواطنة. فمن أبرز أهداف وسائل الإعلام بشكل عام هو "تثبيت القيم والمبادئ والاتجاهات العامة والمحافظة عليها. (الصلال، 2012، ص42) فوسائل الإعلام تخلق التواصل الاجتماعي وتعمل على دعم القيم الشائعة بتمازج تام مع كافة شرائح المجتمع وفئاته المتعددة. فخلق التواصل الاجتماعي هو الذي يعكس الثقافة الواحدة. بالإضافة إلى دور الوسائل الإعلامية وقت الأزمات والمحن التي يمر بها المجتمع. والتي تنطلق منها التعبئة العامة ورفع الأبعاد المعنوية. وكذلك إسهامه في الحملات الوطنية الداعمة للقيم الوطنية (الصلال، 2012، ص43). ولكي تؤدي وسائل الإعلام رسالتها في هذا المجال، لا بد من توفر البيئة الداعمة لنشاطها.

1-5- وسائل الإعلام والبيئة الديمقراطية:

وفق المفكر الألماني "هابرماس"، فلا بد من توفر مجموعة من الشروط أو المحددات الرئيسية حتى تتمكن وسائل الاتصال من القيام بوظائفها الديمقراطية، وهي: (Habermas, 1989, pp171-179)

- القدرة على تمثيل الاتجاهات المختلفة داخل المجتمع: حيث توجد في كل مجتمع مجموعة من الجماعات ذات الأهداف والاحتياجات والأيدولوجيات المختلفة، وحتى تستطيع وسائل الإعلام أن تمثل المجتمع في تنوعه، فإنها لا بد أن تتيح لكل هذه الاتجاهات فرصة الوصول إلى الجماهير، وأن تعرض أفكارها دون أية قيود من السلطة الحاكمة، وعندما يتحول استخدام وسائل الإعلام إلى نوع من الامتياز والاحتكار لبعض الأشخاص والجماعات والاتجاهات الفكرية والأيدولوجية المسيطرة تتراجع الديمقراطية، وتنتفي وظائف الإعلام الديمقراطي.
- حماية المجتمع: بأن تكون حارسًا للمجتمع. حيث يتطلع الجمهور لوسائل إعلام تراقب تركيب السلطة داخل المجتمع، وتمثل مصالح المجتمع في مواجهة السلطة، وإخبار الجمهور بأية انحرافات ترتكبها السلطة.
- توفير المعلومات للجمهور: إن توفير وسائل الإعلام للمعرفة يتم لصالح الأفراد والمجتمع في الوقت نفسه، ومن خلال ذلك يتكامل دور وسائل الإعلام مع دور المؤسسات التعليمية، فلكي يزدهر المجتمع الديمقراطي فإن أعضاءه يجب أن يتقاسموا المعرفة، وتقاسم المعرفة هو شكل من أشكال التعليم الذي يضمن أن تكون عملية صنع القرار صحيحة وقائمة على المعرفة، ويشير "هابرماس" إلى ضرورة توفير المعرفة للجميع لكي يستطيعوا أن يتخذوا القرارات الصحيحة، ولكي تكون تلك القرارات في صالح المجتمع، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا حصل كل مواطن على المعلومات عما يحدث في العالم، وأصبح هناك فهم مشترك بين المواطنين لهذه الأحداث.

5-2- دور وسائل الإعلام في الفترات الانتخابية:

إن الإعلام له أدواره المتعددة والمميزة أثناء فترة الانتخابات من خلال ما يوفره من توعية للناخبين بأهمية دورهم في العملية الانتخابية، وبما يبلغه من أصوات للمرشحين وبرامجهم الانتخابية حيث لا يقتصر أداء وسائل الإعلام أثناء فترة الانتخابات على نشر وعود المرشحين فقط، بل لابد لهم من توصيل صوت الناخبين وآمالهم، وبالتالي يكون دورهم الأهم متمثلاً في التوعية الانتخابية ونشر آراء الجمهور وتطلعاته، كذلك تبليغ أصوات وطرح قضايا من لهم آراء خاصة بالعملية الانتخابية، لا التهجم عليهم أو تجاهلهم وعدم الاهتمام بهم.. فلا يكون الإعلام نزيهاً إذا ما اقتصر دوره على الهتاف والتصفيق لفئة أو طرف سياسي دون غيره.

والارتباط وثيق بين الدراسات الإعلامية وموضوع الانتخابات، فالنقديون (أصحاب النظرية النقدية بزعامة مدرسة فرانكفورت) يؤكدون أن اهتمام وسائل الإعلام وتصويرها للانتخابات يجعل من الممارسة الانتخابية عملاً درامياً يضفي الشرعية على هيكلية القوة في الديمقراطيات الغربية، فالتصويت عند النقديين ممارسة إيديولوجية تساعد وتحافظ وتدعم أسطورة التمثيل النيابي والمساواة الجماعية وتحديد المصير الجماعي على حد قولهم. ويرى هؤلاء أن تأثير التغطية الانتخابية يدعم القيم السياسية الشائعة في الديمقراطيات الغربية، والتي تلقى دعماً من النظام التعليمي والمنظمات السياسية الكبرى وأجهزة الدولة. (حسن، 1993، ص: 92).

وهناك بعض المعايير التي تم استخلاصها من مبادئ قانونية تم الالتزام بها، عملت على ضبط أداء الإعلام في فترة الانتخابات. وتطورت هذه الضوابط القانونية من خلال الممارسات الدولية والإقليمية لتأخذ شكل الإطار القانوني والأخلاقي العام. وقد بنيت هذه المعايير أساساً من مبادئ أساسيين من المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية هما:

- مبدأ حرية الرأي والتعبير
- مبدأ الانتخابات الحرة، والمشاركة السياسية
- بناءً عليه، حددت المعايير الخاصة بالإعلام دولياً أثناء فترة الانتخابات على النحو التالي: (المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، 2007)
- عدم احتكار أي جهة لوسائل الإعلام الحكومي.
- على الصحافة أن تفسح المجال أمام كل المظاهر الوطنية، وأن تضمن جميع الآراء المختلفة، وأن لا تتبع سياسة الإقصاء لأية فئة على حساب الأخرى.
- على الدولة أن تفسح المجال لتوفير المعلومات اللازمة للناخبين في الإعلام قبل انطلاق الحملة الانتخابية.
- وقف الرقابة على بث أو نشر البرامج الانتخابية لجميع الفرقاء (كتل وأحزاب وأفراد)، وعلى الإعلام أن يشجع على نشر كل ما هو متعلق بالانتخابات، بما فيها الآراء التي تنتقد عمل الحكومة.
- على وسائل الإعلام أن توفر كل المعلومات المتعلقة بالمرشحين وقضاياهم المطروحة في فترة الانتخابات، وكذلك متابعة كل الإجراءات المتبعة أثناء فترة الاقتراع، مع التأكيد على الدور المتوازن والموضوعي للإعلام بهذا الخصوص.

- يحظر مقاضاة وسائل الإعلام إذا قامت بدورها النقدي اتجاه بعض المرشحين، أو ممثلين للأحزاب والكتل والأفراد، مع الاحتفاظ بحق الرد وضمأن التصحيح، مع الأخذ برأي جهة مستقلة في الحكم والتعويض.
 - يحتم على وسائل الإعلام الفصل فيما بين النشرات الإخبارية والندوات المتعلقة بنشاط أو مهام أعضاء الحكومة، خاصة عندما يكون هؤلاء مرشحين للانتخابات.
 - توزيع الحصص المباشرة وبصفة عادلة للأوقات والمساحات لعرض البرامج الانتخابية، وتمكين الناخبين من معرفة القضايا المطروحة ومواقف الأحزاب منها، وقدرات المرشحين من حلها.
 - توفير الأجواء الملائمة للصحفيين ولكافة شرائح المجتمع لتوجيه الأسئلة ومناقشة المرشحين والساسة ممثلي الكتل المرشحة. وكذلك توفير الأجواء الملائمة للمرشحين للمناقشة والتداول فيما بينهم.
 - يتحمل الإعلام الحكومي مهمة التوعية الانتخابية، من خلال توفير كل المعلومات المتعلقة بالحق الانتخابي، وإجراءات عملية الاقتراع ووظائف الأطراف المعنية بالانتخابات.
 - على الإعلام أن يراعي تمثيل جميع فئات المجتمع اللغوية والعرقية والدينية والجنسية.
- إن وسائل الإعلام وسيلة لتداول وجهات النظر المتعددة، وإسماع الأصوات المختلفة، مما يتيح الممارسة الفعلية للمواطنة مثل المشاركة والنقد والانتخاب. فالمواطن الواعي بإمكانه المساهمة على نحو أفضل وبنشاط أكبر في عمليات صنع القرار في مجتمعه. وبإمكان وسائل الإعلام المستقلة والتعددية أن تعزز قدرات المواطنين باستمرار من خلال مواصلة تزويدهم بالمعلومات وتنمية مهارات قيّمة ستسهم في تنمية الوعي السياسي وتعزيز المشاركة الاجتماعية، والتشجيع على اكتساب الحس المدني وفتح مجال الحوار بشأن قضايا الساعة.
- وتعمل المبادرات المحلية، كالإذاعات المحلية، على تعزيز قدرات الفئات التي غالباً ما تهمش، وتشجيع أغلبية المواطنين على المشاركة في الحياة العامة. فهي تشجع، بأرخص السبل الممكنة، على تنوع المضامين في وسائل الإعلام، والوصول إلى مختلف فئات المجتمع وتمثيل مصالحها، كما أنها تعزز إمكانيات الحوار المفتوح على المستوى المحلي. (منظمة اليونيسكو، 2009)
- وتضطلع وسائل الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة اليوم بدور غير مسبوق بشأن مسألة المواطنة. ولكي تؤدي وسائل الإعلام دورها كاملاً في تمكين المواطن والمساهمة في تعزيز المواطنة، لا بد أن يكون مفهوماً أن حرية الصحافة لا تقتصر فقط على حرية الصحفيين في إنتاج الموضوعات والتعليق عليها، بل أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحرية الجمهور في الانتفاع بالمعلومات والمعرفة والإسهام بنشاط في الحياة السياسية. (منظمة اليونيسكو، 2009)
- لقد أثبتت الدراسات وبيانات الرأي العام والاستطلاع تأثير الإعلام في الأداء التصويتي والرأي السياسي للناخبين. وأن زيادة نسبة الأفراد التابعين والمطلعين على وسائل الإعلام المختلفة، أدت إلى زيادة واضحة في نسبة المشاركة الانتخابية للناخبين، وتتضاعف أهمية الإعلام السياسي وتأثيره على السلوك الانتخابي للناخبين، وخاصة الشباب منهم، فقد أشارت باحثة في مركز البحوث الاجتماعية (ISF) النزويجي إلى أن الحملات الانتخابية الإعلامية لاسيما تلك الموجهة للشباب، قد تكون فعالة للغاية في التأثير على الناخبين الشباب وتحريكهم. (الجنابي، 2014)

إنّ من أبرز أسباب ومظاهر التخلف في معظم بلدان العالم الثالث، النقص في التربية على المواطنة، وما يترتب عن ذلك من ضعف الإحساس بالمسؤوليات والالتزامات تجاه الوطن؛ والتزام الأفراد بمقومات المواطنة يرتبط بالسلوك الحضاري الذي قد يتحلّى به أحيانا مواطن عادي، ولولم ينل حظه الكافي من التعليم (العلمي، 2011). لهذا يتحمل الإعلام على عاتقه جزء هاماً من المسؤولية في هذا المجال، نظراً لخاصيته في مخاطبة مختلف شرائح المجتمع بمستوياتها التعليمية المتفاوتة.

6- خاتمة:

تعدّ وسائل الإعلام في هذا الإطار مجالاً أساسياً لتجسيد قيم المواطنة، ومن خلالها السلوك الانتخابي الذي يعتبر حقاً وواجباً في آن واحد، ما يعكس أهميته في بناء أسس الديمقراطية، إلّا أنّنا نؤكد في الأخير أنّ وسائل الإعلام لوحدها لن تستطيع تغيير سلوك المتلقي ما لم تتضافر جهود مختلف الهيئات والمؤسسات الرسمية أو الممثلة للمجتمع المدني. دون أن ننسى دور الأسرة والمدرسة، ولكن قبل كل هذا وذاك لا بدّ من تحقيق قيم الديمقراطية والعدالة والمساواة داخل المجتمع، وتكريس ثقافة احترام القانون، وأنه فوق الجميع.

إن توفر بيئة حرة لوسائل الإعلام، وتحلي الصحفيين بحس المسؤولية اتجاه قضايا مجتمعاتهم، خصوصاً تلك المرتبطة بالحياة السياسية، يخلق مناخاً ملائماً لنمو الوعي السياسي لدى أفراد المجتمع بشكل يدفعهم للممارسة الواعية والحرّة لواجباتهم الدستورية دون أي ضغط أو إكراه. بل بكل قناعة ومسؤولية ورغبة في المساهمة الفعالة في تنمية وخدمة مجتمعاتهم.

- قائمة المراجع:

1. آل عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد، (2011). قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
2. حامد، ربيع، (1981)، مقدمة في العلوم السلوكية، دمشق، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع.
3. حسن، حمدي، (1993)، الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري، مصر: كويك حمادة الجريسي للطباعة.
4. رزفيبر، جان بول، (2001)، فلسفة القيم، ترجمة عادل العوا، عويدات للنشر والطباعة، بيروت لبنان.
5. الصلال، بدرحمد، (2012)، دور الفضائيات الكويتية الرسمية والخاصة في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الكويتي، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط.
6. عسيري، عبد الرحمن بن محمد، (2015)، التجارب العربية والعالمية لتعزيز قيم المواطنة، ورقة مقدمة لندوة: تعزيز قيم المواطنة ودورها في مكافحة الإرهاب.
7. العلمي، عبد القادر، (2011)، المواطنة مفهومها ومقوماتها، نقلاً عن موقع: <https://groups.google.com/forum/> (تاريخ الزيارة: 2017/11/10).
8. الكواري، علي خليفة، (2004)، دراسة حول مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، من سلسلة كتب المستقبل العربي حول: الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، العدد 30، بيروت.
9. مركز الدراسات والأبحاث في القيم (2015)، تحديد مفهوم القيم، نقلاً عن موقع: <http://www.alqiam.ma/Article> (تاريخ الزيارة: 2019/02/22)

10. المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (2007)، تحليل أداء الإعلام السوري في الانتخابات التشريعية 2007 . نقلا عن موقع: <https://scm.bz/studies/> (تاريخ الزيارة: 2019/02/21)
11. منصر، خالد، (2015)، دور الإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، مجلة كلية الفنون والإعلام، العدد الأول، جامعة مصراتة، ليبيا.
12. منظمة اليونيسكو (2009)، تعزيز المواطنة: وسائل الإعلام والحوار والتعليم، نقلا عن موقع: <http://www.unesco.org/new/> (تاريخ الزيارة: 2019/02/22)
13. هيئة الي بي سي، (2018)، ما أسباب عزوف الشباب العربي عن العمل السياسي؟ نقلا عن موقع: <http://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio>
14. وليد الجنابي (2014)، الإعلام الديمقراطي.. ودوره في العملية الانتخابية، نقلا عن موقع: <http://www.m.ahewar.org> (تاريخ الزيارة: 2019/02/22)
15. Delphine, Perrin, (2011), Immigration and Citizenship Law in the Maghreb: Turning Aliens in to Citizens, EUI Working Paper RSCAS, No 40.
16. Ferry, Luc et Renaut, Alain, (1985), philosophie politique de droits de l'homme à l'idée républicaine, P.U.F.Paris.
17. Habermas, Jurgen, (1989), Structural Transformation of The Public Sphere, Cambridge , MA: Mit Press